



تصاعد نفوذ اليمين المتطرف في أوروبا
وتأثيراته على الهجرة في المتوسط



تصاعد نفوذ اليمين المتطرف في أوروبا وتأثيراته على الهجرة في المتوسط

حبيبة ضياء الدين - مايو ٢٠٢٤

هذا الإصدار مجاني وغير مخصص للبيع أو التوزيع. ويُحظر بيعه أو توزيعه داخل أو خارج مصر، بدون تصريح كتابي من مركز الحيتور للأبحاث، ويحتفظ مركز الحيتور للأبحاث بجميع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى.

ثمة مؤشرات عدة تشير إلى صعود اليمين المتطرف داخل الكتلة الأوروبية مثل استطلاعات الرأي الخاصة بالانتخابات الأوروبية المقبلة وقانون الهجرة الذي أقره البرلمان الفرنسي في ديسمبر الماضي. وتنعكس التوجهات اليمينية المتطرفة على العديد من القضايا المحورية، وخاصة قضية الهجرة التي تحتل المركز الثاني في قائمة القضايا الأكثر إلحاحًا بالنسبة للناخبين الأوروبيين. ويعبّر الميثاق الأوروبي الجديد بشأن اللجوء والهجرة عن الميول الأوروبية نحو اليمين حيث يعفي الأوكرانيين من الإجراءات الجديدة ويضيف المزيد من القيود على المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من الدول الأخرى، وخاصةً الوافدين من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. ولا يقتصر أثر الميول اليمينية المتطرفة على الاتحاد الأوروبي فحسب، بل ستؤثر قطعًا على الدول المجاورة، وخاصةً دول شمال أفريقيا التي تشكل معبرًا للاجئين وطالبي اللجوء الذين ينشدون الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، إذ سيواجه المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء أوضاعًا إنسانية كارثية بسبب التدابير التي يفرضها الميثاق الجديد مثل إجراءات الفحص، الأمر الذي سيؤدي إلى تضائل الضمانات وزيادة مخاطر الاحتجاز الجماعي للوافدين بمن فيهم الأطفال على حدود بلدان الوصول الأولى. وتنظم لائحة الأزمات والقوة القاهرة التدابير التي يجب اتخاذها إذا وقعت "أزمة" على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. كما ستصبح الدول الأوروبية نفسها في موقف لا تحسد عليه بسبب استفادة دول العبور من مواقعها الجيوسياسية. وباستخدام معيار متعدد الأوجه، تشير هذه الدراسة إلى أن الميثاق الجديد هو مجرد "إعادة صياغة" لسياسات الهجرة الأوروبية الجارية والتي تبين فشلها بالفعل. وتستخدم هذه الدراسة اتفاق الهجرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي لتسليط الضوء على أوجه القصور في سياسات الهجرة الأوروبية، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن التدابير اليمينية المتطرفة التي تتخذها دول الاتحاد الأوروبي ستؤدي إلى تشجيع دول العبور في مواجهة الدول الأوروبية التي ستتكد خسائر عديدة على الجانب السياسي والاقتصادي؛ فمن الناحية السياسية، سيتعين عليها تقديم تنازلات في مواجهة دول العبور، بينما من الناحية الاقتصادية، سيتعين عليها تقديم مساعدات باهظة للاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة حدودها وإبعاد المهاجرين عنها.

شهد الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة اتجاهًا متناميًا لزيادة الدعم لأحزاب اليمين المتطرف، ما مهد الطريق لظهور الهجرة كقضية محورية في كل من الخطاب العام وساحات صنع السياسات. ومع اقتراب الانتخابات الأوروبية المقبلة، يسلط شبح صعود اليمين المتطرف الضوء على أهمية قضية الهجرة باعتبارها أحد أبرز مصادر القلق للناخبين وصناع السياسات على حد سواء. وبالفعل، صُنفت الهجرة بين أهم خمس قضايا حفزت المواطنين على التصويت في انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة في عام 2019، ما يعكس صداها بين الناخبين الأوروبيين (المقياس الأوروبي الخاص بالبرلمان الأوروبي، 2019). وقد أبرزت دراسة استقصائية أُجريت في خريف عام 2023 أهمية الهجرة وكيف أن الأوروبيين ينظرون إليها باعتبارها التحدي الأكثر إلحاحًا الذي يواجه الاتحاد الأوروبي إلى جانب الصراع في أوكرانيا (البارومتر الأوروبي، 2023).

وبناءً على ذلك، أثار الإعلان عن الميثاق الجديد بشأن اللجوء والهجرة جدلاً حادًا، حيث جاء هذا الميثاق استجابةً لضغوط الهجرة المتزايدة ويتميز بإجراءاته الصارمة، ما أشعل ردود فعل استقطابية من مختلف المحللين والمعلقين. ويدافع المؤيدون عن هذا الميثاق باعتباره خطوة ضرورية نحو تعزيز أمن الحدود واستعادة ثقة الرأي العام، في حين يدينه المنتقدون باعتباره خطوة رجعية تضر بحقوق اللاجئين وطالبي اللجوء. وفي خضم هذا الخطاب، بات الميثاق رمزًا لمزيدٍ من التحول نحو سياسات الهجرة المحافظة، ما يعكس استراتيجية "التحول إلى اليمين" الملموسة بين صناع السياسات الأوروبيين (باريجازي، 2024: الحركة الأوروبية في أيرلندا، 2024).

تؤكد هذه الدراسة أن الميثاق الجديد بشأن اللجوء والهجرة يمثل استمرارًا لسياسات الهجرة الحالية في الاتحاد الأوروبي وليس نهجًا ثوريًا يخرج عنها، حيث يؤدي الميثاق الجديد إلى إدامة التحديات الراسخة ويعجز عن معالجة القضايا الهيكلية الأساسية بدلًا من تقديم حلول مبتكرة لها. ولتوضيح هذه الحجة، تستخدم الدراسة نهجًا متعدد الأوجه يعتمد على استخدام معيار مصمم خصيصًا لتقييم فعالية سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي والآثار الاقتصادية والسياسية المترتبة عليها. ويهدف المعيار إلى تقييم السياسة التالية على أربع مستويات تتمثل في التزامها بقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي، وقدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة، سواء أُعلن عنها ضمناً أو صراحةً، وأخيرًا التكاليف الاقتصادية والسياسية، ثم سيتم بعد ذلك تعريف وتحليل كل معيار من المعايير المحددة.

واستنادًا إلى هذا المعيار، تبحث الدراسة الميثاق الجديد وتقيم مدى توافقه مع المبادئ الإنسانية والاعتبارات الاقتصادية والحقائق الجيوسياسية. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على اتفاق الهجرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي كمثالٍ للتعاون في مجال الهجرة. وعلى الرغم من ترحيب مسؤولي الاتحاد الأوروبي بالاتفاق كخطوة ناجحة، إلا أنه سيتم تقييم فعاليته من خلال تسليط الضوء على آثاره متعددة الأوجه وعواقبه غير المتوقعة. وأخيرًا، ستقدم الدراسة توصيات تهدف إلى تعزيز النهج المتبع تجاه قضايا الهجرة ومعالجة التحديات المعقدة التي تواجهها الدول وكتلة الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، لا يسمح نطاق هذه الدراسة بوضع مجموعة جديدة تمامًا من السياسات التي يتعين على الدول الأوروبية أن تتبناها.

تهدف هذه الدراسة إلى وضع معيار لقياس مدى نجاح سياسة الهجرة الأوروبية. وفي البداية، سنحدد المصطلحات التي سنقيم السياسة على أساسها كما يلي:

أولاً: المعيار المبني على القيمة: سنستخدم هذا المعيار لتقييم ما إذا كان النهج المتبع يلبي القيم والمعايير التي تدعي المنظمة أو الدولة التي تتبعها أنها تتبناها.

ثانياً: معايير التكلفة الاقتصادية: تحلل هذه المعايير التكلفة السياسية وما إذا كانت مكلفة للأطراف الأخرى في حالة عدم الالتزام بها.

ثالثاً: الإشارة إلى المعايير الموضوعية لمعرفة مدى نجاح السياسة في تحقيق الأهداف المنشودة منها.

وأخيراً: سنقوم بتحليل التكلفة السياسية المرتبطة بالسياسة المتبعة. وبعبارة أخرى، كيف تتأثر القدرة التفاوضية للدول ووضعها الجيوسياسي في مواجهة الأطراف الأخرى في الاتفاق.

أولاً، يتطلب المعيار المبني على القيمة في حالتنا الحكم على سياسات الاستعانة بالمصادر الخارجية استناداً إلى التزامها بقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي الأوسع مع اعتبار حقوق الإنسان والحرية ركائز أساسية. وتعد القوانين الدولية معياراً رئيسياً مثل اتفاقية عام 1951 التي وقعت عليها دول الاتحاد الأوروبي والمعروفة أيضاً باسم اتفاقية جنيف التي تعتبر مبدأ عدم الإعادة القسرية أحد ركائزها الأساسية. كما ينبغي أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار نظام اللجوء الأوروبي المشترك.

ثانياً، تعني التكاليف المتكبدة أن التكاليف المرتبطة بإنفاذ سياسة بعينها يجب أن تكون في حدها الأدنى أو مقبولة عند مقارنتها بالتكاليف المتكبدة في حالة عدم تبني تلك السياسة. وفي هذه الحالة، سنقوم بقياس النفقات المرتبطة بهذه السياسة. وفي المقابل، سنتعرض أيضاً إلى قياس تكلفة عدم الامتثال لتلك السياسة ونطرح سؤالاً مفاداه: هل ستكبد الدول الثالثة وبلدان المنشأ وبلدان العبور تكاليف باهظة في حالة عدم امتثالها لاتفاقياتها مع الاتحاد الأوروبي؟

ثالثاً، سنقوم بتقييم نجاح السياسات على أساس قدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة منها. وفي حين أن المعيار الموضوعي قد يواجه عدة انتقادات بسبب الغموض المعتاد في تحديد الأهداف وتنوعها في المقام الأول، إلا أننا سنختار أحد الأهداف المعلنة التي يتبين أنها ذات أهمية قصوى (ريسلو، 2017). وفي حالتنا، فإن هدف إبقاء المهاجرين وطالبي اللجوء بعيداً عن الشواطئ الأوروبية سيكون بلا شك الهدف المتميز على الرغم من عدم ذكره صراحة. حيث يظهر تحليلنا المستند إلى البيانات أن معظم أموال الاتحاد الأوروبي تُخصص لتحقيق هذه الغاية مما يضعها في طليعة تقييمنا. وهذا سيظهر ما إذا كانت السياسات الأوروبية للاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود قد أدت إلى انخفاض عدد طالبي اللجوء الذين يصلون إلى الأراضي الأوروبية عقب تطبيق هذه السياسات أم لا.

وأخيراً، سنقوم باستقصاء النجاح السياسي: ففي حالة دول الاتحاد الأوروبي، سنتتبع سياسات الاستعانة بالمصادر الخارجية والمنتجسة في الأساليب القديمة المتبعة سابقاً والأساليب الحديثة التي سيتم اتباعها بعد الميثاق الجديد بشأن اللجوء والهجرة لنستكشف كيف تتشجع الدول الثالثة وتُمنح قوة سياسية إضافية في مواجهة الاتحاد الأوروبي مما يسمح لها باستخلاص الفوائد من الاتحاد الأوروبي وتشكيل تهديدات مباشرة في حالة عدم امتثال الدول الأوروبية لمطالبها.

وُجّهت انتقادات عديدة لميثاق الهجرة الأوروبي الذي أُقر مؤخرًا وسط اتهاماتٍ باسترضاء اليمين المتطرف، ورغم أن هذا الميثاق يهدف في المقام الأول إلى الحد من تدفق طالبي اللجوء إلى الأراضي الأوروبية، إلا أنه يبدو أنه يتجاهل الجانب الإنساني في تلك الأوضاع. ونتيجةً لذلك، يتضمن الميثاق العديد من الثغرات التي قد تشكل انتهاكات للقوانين الدولية والإنسانية.

ويهدف الميثاق إلى تقييد حصول المهاجرين على الحماية الدولية في أوروبا، وهو ما يتناقض مع حق اللجوء المعترف به دوليًا والمنصوص عليه في اتفاقية عام 1951 التي وقعت عليها الدول الأوروبية. علاوة على ذلك، يتجاهل الميثاق نظام اللجوء الأوروبي المشترك الذي يعترف باللجوء باعتباره حقًا من حقوق الإنسان والتزامًا على البلدان. ومن الجدير بالذكر أن المادتين 18 و19 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تؤكدان حق اللجوء وتحظر عمليات الطرد والتسليم إلى الأماكن التي قد يواجه فيها الأفراد مخاطر محتملة. بالإضافة إلى ذلك، يقوض الميثاق مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي يُعتبر أحد المبادئ الأساسية لأنظمة الحماية الدولية والأوروبية (وولريش، 2024).

ويكمن أحد الانتقادات الرئيسية للميثاق الجديد في فشله، سواء عن قصد أو بغير قصد، في معالجة التحديات التي تواجه طالبي اللجوء والمهاجرين بشكل عام، حيث تقوم الفرضية الأساسية للميثاق الجديد على فكرة ردع الأفراد الذين يلتمسون اللجوء في أوروبا. ومع ذلك، فإن هذا الافتراض معيب لأنه يفترض أن الوافدين يستغلون قوانين اللجوء في قارة الوجهة المقصودة (وولريش، 2024)، كما أن البيانات والإحصاءات الحالية تتناقض مع هذا الافتراض وتكشف أن غالبية طالبي اللجوء يفرون من الاضطهاد والعنف في بلدانهم الأصلية؛ فعلى سبيل المثال، يشهد عام 2024 أكبر عدد من الأشخاص المضطهدين قسرًا، فمن بين 110.8 مليون شخص تمهيمهم أو تساعدهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك 110 مليون نازح قسرًا في جميع أنحاء العالم نتيجةً للاضطهاد أو الصراعات أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الأحداث التي تخل بالنظام العام بشكلٍ جسيم. بالإضافة إلى ذلك، فإن النسبة الأكبر من الفارين من بلدانهم الأصلية تأتي من سوريا وأوكرانيا وأفغانستان بواقع (52%)، وهي دول تعاني ويلات الحروب وعدم الاستقرار السياسي والعنف (مفوضية الاتحاد الأوروبي، 2023؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023). ونتيجة لذلك، لا يكون لدى أولئك الذين يصلون إلى حدود أوروبا في كثير من الأحيان بديلًا سوى طلب اللجوء، لا سيما في ظل محدودية المسارات المتاحة أمامهم.

وتتطلب لوائح القوانين الجديدة "فحصًا" واسع النطاق، حيث تفرض هذه القوانين فحصًا واسع النطاق لطالبي اللجوء داخل المرافق الموجودة على الحدود. وبعد ذلك، تخضع فئات مختلفة من طالبي اللجوء لعملية تقييم واسعة النطاق أثناء احتجازهم في مرافق حدودية مغلقة لمدة أقصاها 12 أسبوعًا. والجدير بالذكر أنه خلال هذه الفترة، يُعتبر طالبو اللجوء قانونيًا خارج أراضي الاتحاد الأوروبي على الرغم من وجودهم فيها فعليًا، ما يزيد من خطر حرمانهم من الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية. علاوة على ذلك، في حال رفض طلباتهم، قد يواجه الأفراد فترة احتجاز إضافية تصل إلى 12 أسبوعًا. ومع ذلك، من المرجح أن تمتد مدة احتجازهم من الناحية العملية لأن العديد من بلدان المنشأ مترددة أو غير قادرة على إعادة مواطنيها، وبالتالي يتأخر ترحيلهم. ويُمثل هذا الاحتجاز المطول إلى جانب تضييق الحصول على المساعدة القانونية انتهاكًا للقوانين الأوروبية والدولية على حد سواء (منظمة العفو الدولية، 2024؛ روماني، 2024).

وبموجب الميثاق الجديد، قد تُرفض طلبات طالبي اللجوء إذا تبين أنهم قادمون من "بلدان آمنة" مثل تونس أو تركيا، ومن ثم يصبح الأفراد الذين يسافرون عبر هذه البلدان المحددة قبل وصولهم إلى أوروبا معرضين لخطر رفض طلباتهم دون أي فحص لحالاتهم الخاصة من المعاناة من الاضطهاد أو العنف السياسي، إذ تتجاهل هذه السياسة حقيقة أن الناس يفرون من بلدانهم لأسباب مختلفة وشخصية، وبعض الدول التي تُعتبر "آمنة" بناءً على عوامل عدة مثل انخفاض معدلات الجريمة قد لا تكون آمنة لأولئك الذين فروا منها (روماني، 2024). لذا، تُعرض هذه السياسة طالبي اللجوء بشكلٍ أساسي لخطر الترحيل إلى بلدان يمكن أن يواجهوا فيها الاضطهاد والعنف. وما زاد الطين بلة هو أن الدول الأوروبية تفتقر إلى الإجماع بشأن ما يعنيه مصطلح "دولة آمنة". ومن ثم، يخلق هذا الميثاق فرصاً للاستغلال وسوء المعاملة بسبب عدم وضع معايير مشتركة للاتحاد الأوروبي لتحديد "الدول الآمنة" وترك هذه المسؤولية للدول الأعضاء للتصرف بمفردها (المدافعون عن الحقوق المدنية، 2024).

ومن أكثر الجوانب المثيرة للجدل في الميثاق الجديد مبدأ "القوة القاهرة" الذي يمنح الدول الأعضاء صلاحية عدم تطبيق لوائح معينة أثناء حالات الأزمات والظروف الاستثنائية (المفوضية الأوروبية، 2020)، ما يخلق أرضاً خصبة للدول الأوروبية وخاصةً دول جنوب أوروبا - التي تُعد الوجهة الأولى للأشخاص الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط - لانتهاك حقوق الإنسان بشكل محتمل. وبالتالي، قد يؤدي ذلك إلى وقوع خسائر بشرية كبيرة وعودة ظهور أوضاع خطيرة لأن عدم توافر مسارات آمنة ومنظمة يجبر الأشخاص الذين يبحثون عن سبل عيش أفضل على أخذ طرق خطيرة إلى أوروبا (مارتيني وميجيريسي، 2024). وبالفعل، كان عام 2023 الأكثر دموية منذ عام 2016، حيث فقد ما لا يقل عن 4064 شخصاً حياتهم أثناء محاولتهم عبور الحدود الأوروبية. وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تُعد الطريق الرئيسي من شمال أفريقيا إلى جنوب أوروبا، أُبلغ عن وفاة أو فقدان أكثر من 2500 شخصاً مع الاعتقاد بأن الأعداد الفعلية قد تكون أعلى من ذلك بكثير، وهذا الرقم يوضح فقط أبعاد المشكلة، لكن هناك كارثة كامنة أكبر بكثير (البابيس، 2024).

مرة أخرى، يؤدي عدم تعريف مصطلح القوة القاهرة بشكلٍ واضح إلى تمكين الدول من استغلال هذا المصطلح لترحيل طالبي اللجوء ورفض طلباتهم، وخاصةً خلال أوقات تدفقات الهجرة. ويمثل هذا الوضع مشكلة ذات حدين لأن الأزمات في البلدان غالباً ما تتزامن مع زيادة في أعداد طالبي اللجوء كما رأينا في عدة أحداث مفاجئة مثل الحرب الأهلية السورية أو الوضع الحالي في السودان. وفي هذه الحالة، سيكون للدول الأوروبية الحق في ترحيل الأشخاص الفارين من الأزمات في بلدانهم الأصلية على الرغم من عدم وجود طرق آمنة لهم (مارتيني وميجيريسي، 2024).

ومن بين الركائز الجديدة التي يحويها الميثاق الجديد "آلية التضامن" التي بموجبها من المتوقع أن تساعد الدول الأوروبية الغنية دول الاتحاد الأوروبي الأخرى التي تواجه ضغوط الهجرة، إذ يمكن للدول الأعضاء الأخرى المساهمة عن طريق نقل طالبي اللجوء أو المستفيدين من الحماية الدولية إلى أراضيها أو تقديم الدعم المالي أو الفني. وينص الميثاق بشكلٍ أساسي على حق الدول الأعضاء في دفع أموال نظير التخليص فعلياً من مسؤولية قبول حصتها النسبية من طالبي اللجوء، حيث اعتترضت السويد في البداية على هذه الآلية بناءً على أن تحديد سعر للناس أمر غير أخلاقي، لكن أعلن وزير الهجرة السويدي في وقت لاحق أن السويد منفتحة على الدفع لتجنب استقبال طالبي اللجوء (الحركة الأوروبية في أيرلندا، 2024). وفي حين يمكن استخدام "أموال التضامن" التي ينص الميثاق الجديد عليها لتحسين الظروف المعيشية، إلا أن هناك مخاوف أيضاً من احتمالية استخدامها لبناء مراكز احتجاز تشبه السجون على الحدود أو لتمويل مراقبة الهجرة خارج الاتحاد الأوروبي مثلما حدث في خطة المملكة المتحدة لترحيل المهاجرين إلى رواندا.

ومن النقاط المهمة الأخرى التي يجب تسليط الضوء عليها هي استدامة ازدواجية المعايير من قبل الدول الأوروبية في تعاملها مع قضايا الهجرة لأن الميثاق الجديد يتناقض مع استجابة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لنزوح اللاجئين الأوكرانيين، حيث أظهرت تضامناً مع الأوكرانيين الفارين من الحرب والاضطهاد. من ناحية أخرى، أظهر التفعيل السريع لتوجيه الحماية المؤقتة فوائد توفير الحماية العاجلة وتبسيط الإجراءات وإعادة توزيع اللاجئين في جميع أنحاء أوروبا ولم تشمل الأسر وضمان حرية الحركة وسهولة الاندماج في سوق العمل. إذ كان هذا التوجيه ردًا يؤكد إمكانية الترحيب بطالبي اللجوء والمهاجرين ومعاملتهم بطريقة إنسانية (الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية، 2024؛ وولريش، 2024).

وتتناقض سياسة الباب المفتوح التي تنتهجها أوروبا في التعامل مع اللاجئين الأوكرانيين بشكلٍ صارخ مع الميثاق الجديد الذي يهدف أساساً إلى خفض معايير الحماية الأوروبية لطالبي اللجوء الذين يعانون من العنصرية. وفي عام 2022، أتى معظم طالبي اللجوء لأول مرة من آسيا بنسبة (30%) وأفريقيا بنسبة (21%) والشرق الأوسط بنسبة (20%) وفقاً لبيانات المفوضية الأوروبية. وبالتالي، فإن غالبية المتأثرين بميثاق الهجرة الجديد ينتمون إلى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وعلى النقيض من الاستجابة الإيجابية تجاه النزوح من أوكرانيا، أصبحت ازدواجية المعايير المتأصلة في هذا الميثاق الجديد واضحة وتديم النهج التمييزي في منح الحماية لطالبيها (وولريش، 2024).

عند تقييم الميثاق الجديد، يبرز سؤال بالغ الأهمية: هل يُحدث هذا الميثاق ثورة حقيقية في النهج الأوروبي الحالي في التعامل مع الهجرة أم لا؟ من دراسة هذا الميثاق، يتبين أنه يعكس فقط العديد من ركائز السياسات التي تتبناها الدول الأوروبية بالفعل، لذا يبدو وكأنه "إعادة صياغة" للنهج الحالي وليس سياسة جديدة. ويدور الميثاق الجديد بشكلٍ أساسي حول سياسة الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود، وهي سياسة أوروبية قائمة بالفعل وتشمل مجموعةً من التدابير القانونية والإجرائية وحتى المادية التي تهدف إلى تقييد وصول المهاجرين إلى الحدود الأوروبية من خلال إبقائهم داخل بلدانهم الأصلية أو بلدان العبور المجاورة التي تواجه الدول الأوروبية (كريسب، 2021).

وهذه السياسة "سياسة الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود" ليست جديدة على الإطلاق ويعود تاريخها حتى قبل أزمة المهاجرين إلى أوروبا في عام 2015، بل ويمكن العثور عليها في وثائق سياسة المفوضية الأوروبية لعام 2001 التي تقول إنه لكي يحقق الاتحاد الأوروبي أهداف سياسة الهجرة الخاصة به، فلا بد من التعاون مع الحكومات غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (تسوراباس، 2021). ويواصل الميثاق الجديد هذا النهج المتمثل في نقل الهجرة إلى دول أخرى بهدف منع اللاجئين والمهاجرين من الوصول إلى الشواطئ الأوروبية على الرغم من التقارير الواردة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والتأثير غير المتناسب على الأشخاص المنتمين إلى المجتمعات التي تمارس التمييز العنصري. وفي غضون شهر من الموافقة على الميثاق، اتخذت الكتلة الأوروبية بالفعل عدة إجراءات وأعلنت المفوضية الأوروبية عن حزمة مساعدات بقيمة مليار يورو للبنان وسط موجةٍ من اللاجئين السوريين الذين يصلون إلى قبرص منها (بوليتيكو، 2024).

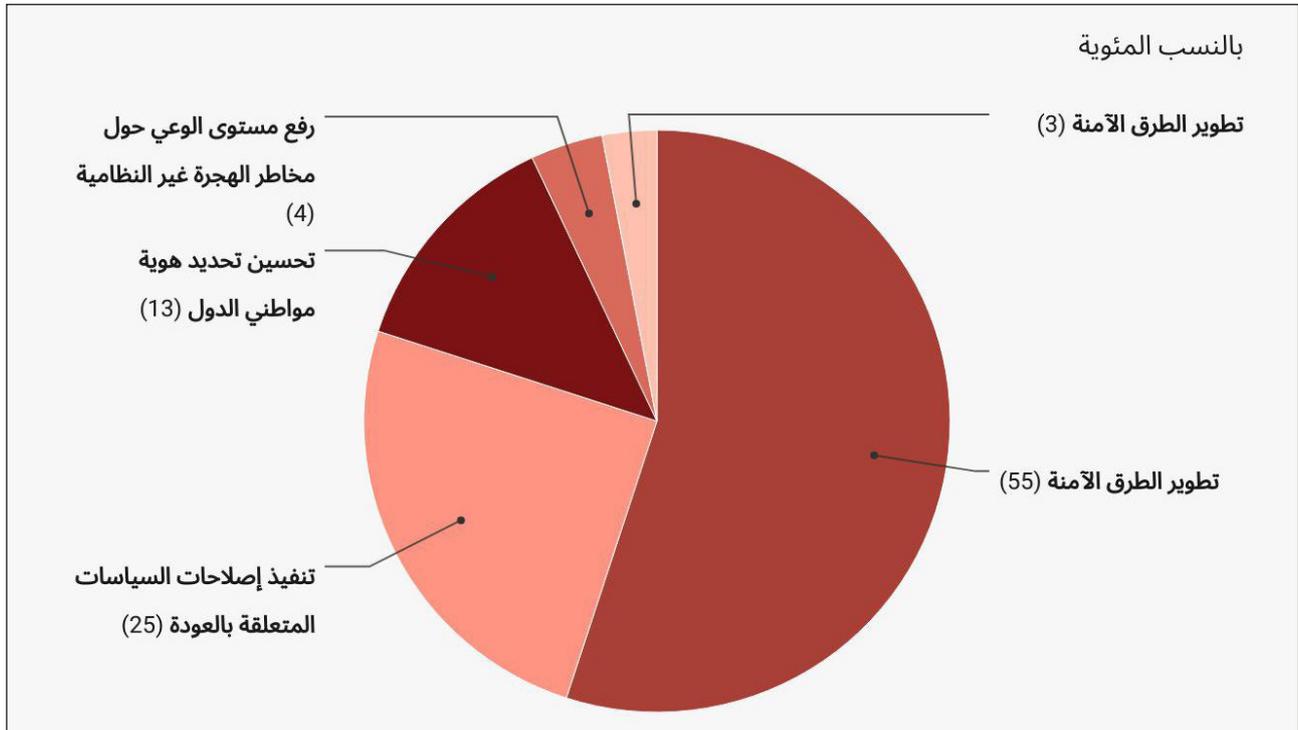
على الرغم من أن الميثاق الجديد يُعتبر سياسة هجرة جديدة للاتحاد الأوروبي، إلا أنه يعمل بشكلٍ أساسي على إدامة الممارسات القديمة، وخاصة تلك التي تشجع "السلوك الريعي" من قبل دول ثالثة. وتفرض سياسة الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود أعباء مالية كبيرة على الاتحاد الأوروبي؛ فعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى مبلغ الستة مليارات يورو المخصص لتركيا في الفترة من عام 2016 إلى عام 2023، حُصصت مبالغ كبيرة للعديد من الدول والمناطق الأخرى أيضًا. وهذا يشمل تخصيص 60 مليون يورو لحزمة جديدة للهجرة إلى غرب البلقان، و120 مليون يورو لمصر، و152 مليون يورو للمغرب (يورونيوز، 2023)، إذ بات بإمكان هذه الدول الاستفادة من مواقعها الجيوستراتيجية لانتزاع مكاسب مالية من الدول الأوروبية مقابل استقبال المهاجرين وطالبي اللجوء. ومثل هذه الاتفاقيات تؤدي إلى زيادة اعتماد الاتحاد الأوروبي على دول خارج حدوده لإدارة تدفقات الهجرة استنادًا إلى الاتفاقيات الأخيرة مع ألبانيا وليبيا وتونس وتركيا. وبدلاً من توجيه الأموال نحو خلق بيئة كريمة لاستقبال الوافدين داخل الاتحاد الأوروبي وتوسيع المسارات الآمنة والنظامية، يمثل الميثاق الجديد خطوةً أخرى نحو الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود وتصل أوروبا من مسؤولياتها في حماية اللاجئين (وولريش، 2024).

وتعد أفريقيا ومنطقة شمال أفريقيا على وجه الخصوص بمثابة مناطق مهمة يستقبل من خلالها الاتحاد الأوروبي المهاجرين وطالبي اللجوء، إما مباشرة من بلدانهم الأصلية أو كنقاط عبور في طريقهم إلى أوروبا. وفي السنوات الأخيرة، مرت هذه المناطق بعددٍ كبير من التحديات المعقدة التي أعادت رسم أنماط الهجرة وأدت إلى النزوح القسري. وتشمل هذه التحديات تزايد حالات عدم المساواة وعدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة والصراعات والفقر والتوسع الحضري والنمو الديموغرافي وتغير المناخ والتدهور البيئي. ونتيجةً لذلك، لا يزال النزوح القسري والهجرة غير النظامية عبر أفريقيا ونحو أوروبا مستمرين، لا سيما عبر مناطق ساحل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي،

حيث تُعد بلدان شمال أفريقيا نقاط منشأ وعبور ووجهة في آن واحد في ديناميكية الهجرة في حين يمثل البحر الأبيض المتوسط الطريق الرئيسي إلى الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، 2021).

وتشير البيانات إلى أن جزءًا كبيرًا من النفقات المخصصة للهجرة ضمن سياسات الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود تذهب في الواقع نحو السياسات الرامية إلى تقييد دخول المهاجرين كما هو موضح في الرسم البياني التالي: فعلى سبيل المثال، استنادًا إلى بيانات عام 2017 الصادرة عن الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا، وهو القناة الرئيسية للصناديق من أجل أفريقيا، فإن غالبية المشروعات تهدف إلى الحد من الهجرة غير النظامية من خلال اتخاذ تدابير الاحتواء والسيطرة. ومن أصل 400 مليون يورو مخصصة للصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا، تم تخصيص ما يقرب من 55٪ من الميزانية المخصصة لإدارة الهجرة للسياسات التي تهدف إلى منع الهجرة غير الشرعية مثل تقديم الدعم لمؤسسات الهجرة المحلية وتعزيز القدرات على منع الهجرة غير الشرعية ومكافحة الاتجار بالبشر. وتهدف الاستراتيجية بشكلٍ أساسي إلى ردع الهجرة نحو أوروبا من خلال خلق المزيد من الفرص مع تعزيز مراقبة الحدود في ذات الوقت. وتُخصص نسب متفاوتة من الميزانية للعديد من المجالات الأخرى حيث يُخصص 4٪ من الميزانية لرفع مستوى الوعي حول مخاطر الهجرة غير النظامية و25٪ لتنفيذ إصلاحات السياسات من أجل العودة و13٪ لتعزيز تحديد هوية مواطني البلدان إلى غير ذلك من المجالات الأخرى. ومع ذلك، يتم تخصيص 3٪ فقط من الميزانية لتوفير طرق هجرة آمنة ونظامية (أوكسفام، 2017). وتشير هذه النتائج إلى أن النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة يستهدف في الغالب الاحتواء والسيطرة لأن تقييد الهجرة غير النظامية لا يؤدي إلى انخفاض الهجرة، بل قد يجبر المهاجرين على سلوك طرق أكثر خطورة مما يزيد من تعقيد المشكلة بدلاً من حلها.

نسب تخصيص أموال الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا (EUTF)



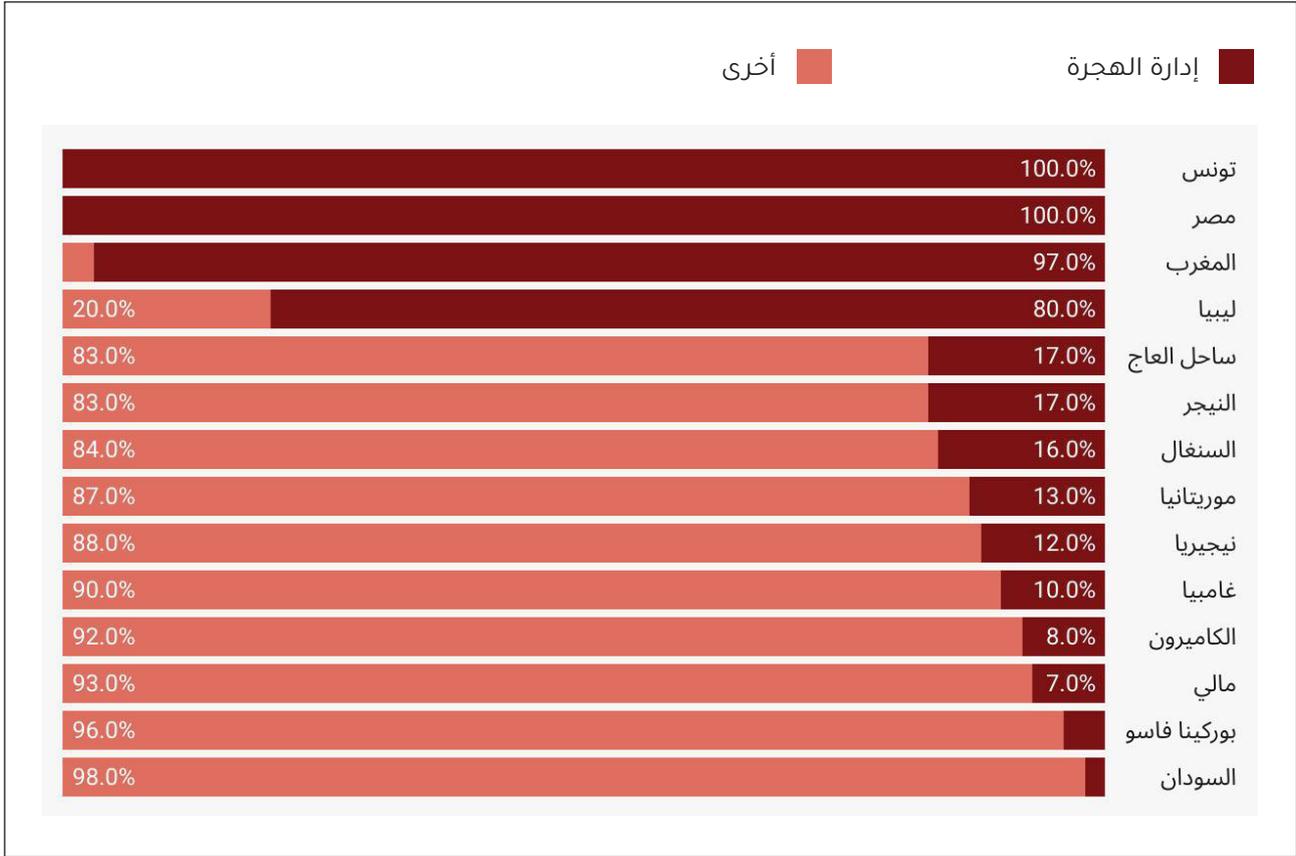
المصدر: Oxfam

ومن المتوقع أن يؤدي الميثاق الجديد إلى إدامة اعتماد الاتحاد الأوروبي على الأموال التي يقدمها لحكومات شمال أفريقيا المطلقة على البحر الأبيض المتوسط والتي تؤدي دورًا محوريًا في إدارة الهجرة. وتشكل هذه المدفوعات بالفعل عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على أوروبا، وهي القارة التي تواجه فعليًا صراعات اقتصادية حيث تقترح المفوضية الأوروبية قواعد اقتصادية تسمح بعودة تدابير التقشف (الاتحاد الأوروبي لنقابات العمال، 2024). وفي السنوات الأخيرة، خصص الاتحاد الأوروبي موارد مالية كبيرة لدول شمال أفريقيا؛ فعلى سبيل المثال، خصص الاتحاد الأوروبي بين عامي 2014 و2020 حوالي 1.4 مليار يورو للتعاون في مجال الهجرة مع تونس من خلال أدوات تمويل مختلفة منها الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا والأداة الأوروبية للجوار والتنمية والتعاون الدولي - أوروبا في العالم. بالإضافة إلى ذلك، تتلقى تونس تمويلًا من الاتحاد الأوروبي لاحتواء الهجرة من خلال عدة أدوات مثل صندوق اللجوء والهجرة والاندماج (المفوضية الأوروبية، 2023).

وعلى نفس المنوال، كانت ليبيا متلقيًا رئيسيًا للدعم المالي الأوروبي في مجال الهجرة، حيث تم تخصيص حوالي 465 مليون يورو بين عامي 2015 و2021 من خلال الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا (المفوضية الأوروبية، 2021). كما حصل المغرب على تمويل كبير وتم تخصيص حوالي 1.5 مليار يورو له بين عامي 2014 و2020 شملت مساهمات من الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا والأداة الأوروبية للجوار والتنمية والتعاون الدولي - أوروبا في العالم. وبالمثل، يستفيد المغرب أيضًا من تمويل الاتحاد الأوروبي للهجرة من خلال عدة أدوات مثل صندوق اللجوء والهجرة والاندماج (المفوضية الأوروبية، 2023). كما تتلقى مصر الأموال الأوروبية لعدة أغراض، وخاصةً لإدارة الهجرة. نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، حيث تضمنت الصفقة الأخيرة مع مصر خطة استثمار بقيمة 1.8 مليار يورو وقروض بقيمة 600 مليون يورو مع تخصيص جزء كبير منها لإدارة الهجرة (أفريكا نيوز، 2023).

إن نظرة فاحصة على هذه الأموال تكشف أن غالبيتها موجهة نحو "إدارة الهجرة". وكما ذكرنا من قبل، فإن هذا هو الاتجاه العام في تخصيص الأموال من قبل الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا. ومع ذلك، بالمقارنة مع البلدان الأفريقية الأخرى، يبدو أن هذا الاتجاه أكثر حدة في بلدان شمال أفريقيا مثل مصر والمغرب وليبيا وتونس والتي تُعد نقاط العبور الرئيسية للمهاجرين الراغبين في السفر إلى أوروبا (الشبكة الأوروبية لصحافة البيانات، 2022).

حصة الأموال المخصصة لإدارة الهجرة في البلدان المستفيدة من الصندوق الائتماني الأوروبي



المصدر: European Data Journalism Network

يبقى السؤال الملح هنا: هل هذه السياسات الأوروبية المكلفة والمتمثلة في الاستعانة بالمصادر الخارجية والتي من المتوقع أن تستمر في ظل الميثاق الجديد فعالة أم لا؟

يرى كثير من الخبراء أن الأموال الطائلة والموارد الهائلة التي خصصها الأوروبيون لمشروعات التوريق والاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود يمكن استغلالها بشكل أكثر فعالية بطرق أخرى. وتشير البيانات الواردة في الجدول التالي إلى أنه على الرغم من تبني سياسات مماثلة منذ "أزمة" الهجرة في عام 2015، إلا أنه لم يحدث انخفاض ملحوظ في أعداد المهاجرين، ما يشير إلى أن الاستراتيجية لم يُكتب لها النجاح (المنظمة الدولية للهجرة، 2023). إذ تكشف المقارنة بين عامي 2016 و2023 عن اختلافات طفيفة فقط في أعداد الهجرة. ولا شك في أن الأرقام قد انخفضت على مر السنين، لكن تكشف نسبة الانخفاض أن سياسات الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود ليست كافية وأن المهاجرين والمهربين ما زالوا يستهدفون الاتحاد الأوروبي ويسلكون طرقًا محفوفة بالمخاطر في سبيل ذلك. ومن المهم أيضًا تسليط الضوء على أن انخفاض الأرقام في بعض السنوات يمكن أن يعزى إلى عوامل أخرى كما حدث في عام 2020 في أعقاب جائحة كوفيد-19. علاوة على ذلك، لم تظل أعداد الوافدين مرتفعة فحسب، بل إن أرقام الوفيات والمفقودين تشير أيضًا إلى فشل الاستراتيجية. وبالتالي، أدى ظهور أزمات جديدة مثل الأزمة السودانية إلى زيادة الأعداد في عام 2023، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في الصعود في عام 2024 على الرغم من تنفيذ سياسات الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود.

الوافدون والمهاجرون الأموات والمفقودون إلى أوروبا

العام	الوصول	الاموات و المفقودين
2024	52,053	916
2023	292,985	4,064
2022	189,620	2,970
2021	151,417	3,188
2020	99,907	2,325
2019	128,663	2,087
2018	146,949	2,380
2017	187,499	3,140
2016	389,976	5,305

المصدر: IOM

فيما يتعلق بطريق البحر الأبيض المتوسط على وجه التحديد، فإنه على الرغم من تخصيص مبالغ كبيرة من الأموال لردع المهاجرين، تكشف الإحصاءات الأخيرة للوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (وكالة فرونتكس) عن اتجاه مثير للقلق، حيث زاد بالفعل عدد المعابر الحدودية غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2022. واعتبارًا من سبتمبر 2022، وُثِّق وصول ما مجموعه 221,456 مهاجر غير نظامي إلى أوروبا بزيادة قدرها 74% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021، كما بات طريق البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص أكثر خطورة بشكل ملحوظ مع وفاة أو فقدان حوالي 1049 مهاجرًا حتى سبتمبر 2022. وفي غرب البحر الأبيض المتوسط، تم تسجيل وفاة أو فقدان 126 مهاجر في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 124% مقارنة بـ 58% في نفس الفترة من عام 2020. ونظرًا لتزايد أعداد المهاجرين وخاصةً على طول الممر الليبي، فمن المعقول توقع زيادة أخرى في عدد الوفيات في المستقبل القريب (فرونتكس، 2023).

تسلط الأقسام السابقة الضوء على كيف أن سياسة الاتحاد الأوروبي في الاستعانة بمصادر خارجية محفوفة بالعديد من المخاطر المتأصلة في السياسة ذاتها؛ فعلى سبيل المثال، يكشف تقييم ميثاق الهجرة الجديد عن الكيفية التي من المحتمل أن تحدث بها انتهاكات حقوق الإنسان وكيف تؤدي إلى إدامة النمط الذي بدأ بالفعل مع تبني سياسات الاستعانة بمصادر خارجية. بالإضافة إلى ذلك، فقد وضحا كيف تؤدي هذه السياسة إلى تكبد تكاليف باهظة تتمثل في مبالغ التمويل وتآكل قيم وسمعة الاتحاد الأوروبي فضلاً عن أن فعالية السياسة في تحقيق أهدافها المنشودة تظل متواضعة في أحسن الأحوال.

في حين أن كل ما سبق ذكره جوهري، فمن المهم أيضاً تسليط الضوء على كيفية استغلال الدول الثالثة في بعض الحالات لسياسات الاتحاد الأوروبي لتحقيق مكاسب خاصة بها، ما يؤدي في النهاية إلى الإضرار بالاتحاد الأوروبي كمؤسسة سياسية. وتُعد إحدى الظواهر البارزة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي استغلال قضية المهاجرين واللاجئين بعد عام 2011 في عمليات التفاوض بين الدول (تسوراباس، 2021)، وبالفعل استفادت بلدان شمال أفريقيا وتركيا والأردن وغيرها من بلدان البحر الأبيض المتوسط من موقعها الجيوسياسي كدول منشأ أو دول عبور للمهاجرين لانتزاع تنازلات مادية وغير مادية من الدول الأوروبية الراغبة في الدفع لها.

والحقيقة أن مثل هذه التكتيكات ليست جديدة تمامًا، حيث لجأ بعض الزعماء في السابق إلى استخدام تهديدات مُسَابِهة مثل الزعيم الليبي معمر القذافي الذي هدد "بنقل المعركة إلى أوروبا" في حالة عدم الانصياع لمطالب بلاده. وفي أعقاب أحداث عام 2011، وخاصةً خلال ما يسمى "أزمة الهجرة" في عام 2015، بدأ المزيد من القادة في تبني أساليب مماثلة. وقد أدى ذلك إلى ظهور مفهوم "دول اللجوء الريفية" الذي يشير إلى الدول التي تسعى إلى انتزاع امتيازات اقتصادية وسياسية خارجية مقابل استضافة مجتمعات النازحين قسراً على أراضيها (تسوراباس، 2019؛ فريير وآخرون، 2021).

وهذا السلوك من قبل دول اللجوء الريفية والذي يغذيه استعداد دول الاتحاد الأوروبي لدفع مبالغ ضخمة من المال والنفقات لتفادي استضافة المهاجرين يعود بآثار سلبية على الدول الأوروبية نفسها، حيث تميل دول اللجوء الريفية في الجنوب العالمي إلى استخدام وجود المهاجرين على أراضيها كأداة مساومة ضد دول الاتحاد الأوروبي ضمن جهودها الرامية إلى التغلب على عدم تكافؤ القوى. ويتناول القسم التالي تحليل الحالة التركية مع توضيح كيف أدت سياسات الاستعانة بالمصار الخارجية للتعامل مع قضية الهجرة في أزمة ما بعد عام 2015 إلى نتائج غير سارة على العديد من المستويات، حيث يُظهر اتفاق الهجرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي كيف أن السياسات الأوروبية مكلفة للغاية من حيث السمعة والتكاليف الاقتصادية والقوة السياسية.

اتفاق الهجرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي (دراسة الحالة)

في عام 2015، وصل حوالي 900 ألف طالب لجوء إلى اليونان هبط معظمهم في جزر صغيرة بعد القيام برحلات بالقرب من تركيا، وكان حوالي نصفهم من سوريا. وشهدت السنوات الثلاث السابقة زيادةً في أعداد طالبي اللجوء الذين يصلون إلى أوروبا عبر هذا الطريق نتيجةً للحرب الأهلية المتصاعدة في سوريا بالإضافة إلى الاعتقاد بأن اليونان توفر طرقًا آمنة إلى غرب وشمال أوروبا. ومع ذلك، شهدت الفترة من عام 2014 إلى عام 2015 زيادة قدرها عشرين ضعفًا في عدد طالبي اللجوء فيما يمثل تحديات جديدة للاتحاد الأوروبي (كلايست، 2022).

ولمواجهة هذه التحديات، أعلن الاتحاد الأوروبي وتركيا عن إبرام اتفاق مشترك في 18 مارس 2016 - يُشار إليه عادةً باسم الاتفاق أو الصفقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. وتضمنت تلك الصفقة أحكامًا مختلفة، مع التركيز بشكلٍ أساسي على تقديم أداة سياسية جديدة تُعرف باسم آلية 1 إلى 1 يتم بموجبها إعادة كل مهاجر غير نظامي يصل إلى اليونان دون حق الحماية إلى تركيا، وفي مقابل كل سوري يُرحل إلى تركيا، يُعاد توطين سوري آخر من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حيث اقتضت تلك العملية على 72 ألف مكان لإعادة التوطين. وإذا تجاوز عدد المهاجرين الذين يحتاجون إلى العودة إلى تركيا التوقعات، فسيتم تعليق الآلية ويُعتبر هذا البند بمثابة إجراء أمني. وتلقت تركيا في مقابل تعاونها 6 مليارات يورو لتعزيز الوضع الإنساني للاجئين داخل حدودها، وكان من المقرر منح المواطنين الأتراك السفر بدون تأشيرة إلى أوروبا (كلايست، 2022؛ منظمة أطباء بلا حدود، 2017).

هل نجح الاتفاق؟ «المعيار الموضوعي»

تعتبر مفوضية الاتحاد الأوروبي المساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين السوريين في تركيا ناجحة إلى حد كبير (المفوضية الأوروبية، 2019)، والأهم من ذلك أن عدد الوافدين إلى اليونان انخفض بشكل ملحوظ من عام 2015 (بواقع 861,630 وافد) إلى عام 2016 (بواقع 177,234 وافد)، ومرة أخرى من عام 2016 إلى عام 2017 (بواقع 36,310 وافد)، على الرغم من أنه شهد زيادةً في السنوات التالية. وبشكل عام، انخفضت عمليات تهريب البشر والهجرة غير النظامية بشكلٍ فعال، لكن هذا جعل الهجرة والتفاعلات مع المهريين أكثر خطورة على اللاجئين (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2024).

ومع ذلك، لا يزال من غير المؤكد ما إذا كان الانخفاض الأولي في أعداد طالبي اللجوء الذين يصلون إلى اليونان مرتبطًا بشكلٍ مباشر باتفاق الهجرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي وخاصةً آلية 1 إلى 1، لكن يُظهر تحليل البيانات المتاحة أن عدد الوافدين قد بدأ في الانخفاض حتى قبل إبرام الاتفاق (بواقع 43,318 وافد في عام 2014). علاوة على ذلك، استمر عدد الوافدين في الانخفاض بصفة شهرية بعد أكتوبر 2015 حتى قبل الإعلان عن البيان بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. وفي حين أن أسباب هذا التراجع قبل الاتفاق لم تُعرف بعد، إلا أنه يكشف عن اتجاه كان قائمًا قبل تنفيذ الاتفاق. ومع ذلك، فإن هذا لا يقلل من حقيقة أن الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا حقق الهدف المنشود منه والمتمثل في تقليل عدد طالبي اللجوء الذين يصلون إلى اليونان (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2024؛ كلايست، 2022).

ماذا عن البشر؟

يمكن القول إن وضع اللاجئين في تركيا قد تحسن كثيرا مع إسهام الدعم الموثق في رفايتهم المباشرة على المدى الطويل. ومن الممكن ربط هذا التحسن بالفترة التي أيد فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سياسة الباب المفتوح وسياسة خارجية أوسع تؤكد على التقارب مع "الإخوة" العرب؛ فعلى سبيل المثال، عدلت الحكومة التركية في عام 2016 قوانين الجنسية الخاصة بها وصار بإمكان اللاجئين الاندماج الدائم بها. وقد سهّل الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا مشاركة اللاجئين واندماجهم في مختلف القطاعات وإن كان ذلك على المستويات الأساسية في الغالب. ومع ذلك، لا يزال السوريون يواجهون العنصرية والتمييز على نطاق واسع ومتصاعد داخل المجتمع التركي، حيث بدأت الحكومة في التركية منذ عام 2019 في قمع اللاجئين في المراكز الحضرية، وتزايدت مؤخرًا حوادث كراهية الأجانب والعنصرية ضد اللاجئين السوريين في تركيا (أوستن، 2024؛ تيري، 2021).

وفي اليونان، نفذ الاتحاد الأوروبي سياسة "النقاط الساخنة" لتوزيع طالبي اللجوء في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، لكن باءت هذه الخطة بالفشل إلى حد كبير بسبب رفض معظم الدول الأعضاء قبول استقبال طالبي اللجوء من اليونان. وبعد إغلاق ممر البلقان، تقطعت السبل بطالبي اللجوء في الجزر، حيث أنشأت الحكومة اليونانية مخيمات للاجئين بها، ولكن سرعان ما أصبحت هذه المخيمات مكتظة، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية بها. وقد ناضل نظام اللجوء اليوناني منذ فترة طويلة من أجل الالتزام بقانون الاتحاد الأوروبي في ظل وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد طالبي اللجوء، وخاصةً فيما يتعلق بظروف الاستقبال. وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد اعتبرت أن هذه الانتهاكات خطيرة للغاية لدرجة أنه تقرر تعليق عمليات الإعادة بموجب لائحة دبلن من عام 2011 إلى عام 2017 (كليست، 2022؛ فرحات، 2018).

وعلى الرغم من تكثيف جهود الإصلاح، لم يتم التوصل إلى سياسات وممارسات معقولة بشأن اللجوء والاستقبال وفقًا لقانون الاتحاد الأوروبي، حيث يشكل فرض حدود الحركة على الجزر اليونانية والظروف غير الإنسانية في مخيمات اللاجئين انتهاكًا لقوانين الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، أثار تصنيف تركيا كدولة ثالثة آمنة بموجب اتفاقية اللجوء بين الاتحاد الأوروبي وتركيا مخاوف بشأن عمليات الإعادة القسرية غير القانونية. وبالفعل، أدت الحالات الموثقة لرد طالبي اللجوء من قبل خفر السواحل اليونانيين على الحدود البرية والبحرية إلى تفاقم نظام اللجوء المعيب بالفعل في اليونان وتدهور ظروف طالبي اللجوء (فرحات، 2018).

المال والقوة السياسية

بصرف النظر عن مبلغ الـ 6 مليار يورو الذي تكبده الاتحاد الأوروبي كمدفوعات لتركيا بموجب الاتفاقية، فقد شهد الاتحاد الأوروبي تداعيات سياسية كبيرة نتيجة لاتفاقية اللجوء مع تركيا؛ فمن خلال الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود والاعتماد على تركيا لمنع وصول طالبي اللجوء غير النظاميين إلى أوروبا، أعطى الاتحاد الأوروبي عن غير قصد نفوذًا دبلوماسيًا للحكومة التركية، وبالتالي قُيد الاتحاد الأوروبي بشدة في ساحات أخرى، وتوارت الانتقادات الأوروبية بشكل ملحوظ عندما قمعت الحكومة التركية المعارضة في أعقاب محاولة الانقلاب في عام 2016. كما كان الاعتراض الأوروبي خافتًا إلى حد كبير عندما غزت القوات التركية المناطق الكردية في شمال سوريا. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة التركية مرارًا وتكرارًا تهديدات بإنهاء الاتفاقية وتمكين المهاجرين من الوصول إلى حدود الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2019، كرر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تهديده بـ "فتح الأبواب" أمام اللاجئين السوريين إلى أوروبا ما لم يقدم الاتحاد الأوروبي دعمًا إضافيًا لتركيا (كليست، 2022).

استخدم أردوغان في تصرفاته استراتيجية "الابتزاز" ضد الاتحاد الأوروبي، وهي الاستراتيجية التي تنطوي على توجيه تهديد لا يرغب من أطلقه في تنفيذه (كيوهين وناي، 2012). ونظرًا لاعتماد الاتحاد الأوروبي على تركيا في سياسات إدارة الهجرة، وجدت أنقرة نفسها في موقف قوة في مواجهة الاتحاد الأوروبي. وفي فبراير 2020، أرسلت تركيا آلاف طالبي اللجوء إلى الحدود البرية اليونانية، ما أدى إلى ردود فعل سريعة من اليونان والاتحاد الأوروبي ومطالبات بالالتزام بنود الاتفاقية. وقد أدت مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة غير الشرعية إلى منعه من التعبير بشكل كامل عن مصالح سياسته الخارجية تجاه تركيا. وقد تعلمت دول أخرى ذلك الدرس واتبعت نفس النهج، حيث قامت بيلاروسيا أيضا بنقل طالبي اللجوء إلى الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في عام 2021 بعدما أثبت النهج الذي اتبعته تركيا وعدم قدرة الاتحاد الأوروبي على الاستجابة له بشكل كاف مدى النفوذ الذي ظفرت به تركيا وأي دولة ثالثة يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة (تسوراباس وزاراتالوديس، 2021).

رغم أن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتقديم مساعدات إلى بلدان ثالثة، وخاصةً دول المنشأ وبلدان العبور المتاخمة لأوروبا، لإدارة حدودها كانت قائمة بالفعل، إلا أنها أثبتت أنها شوكة في ظهره ولم تسفر عن نتائج مرضية، لذا تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح حلول لمعالجة هذه القضايا. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن نطاق هذه الدراسة لا يسمح بوضع مجموعة جديدة تمامًا من السياسات التي يتعين على الدول الأوروبية أن تتبناها، بل يركز بدلا من ذلك على معالجة القضايا الرئيسية من خلال البحث والتحليل.

في البداية، يميل صناع السياسات إلى بناء قراراتهم على افتراضات بديهية مثل الافتراض بأن الناس يميلون إلى الهجرة نتيجةً لعددٍ لا يُحصى من الأسباب منها الفقر والظروف الاجتماعية والاقتصادية. وفي حين أن هذا ليس خطأً تمامًا، إلا أنه يؤدي إلى اتخاذ قرارات مشوبة بالنقص (هاغن-زانكر، 2024). وقد أشارت عدة أبحاث إلى أن الحد من الفقر وزيادة مستويات التعليم قد يؤديان على نحوٍ متناقض إلى زيادة الرغبة في الهجرة من خلال تزويد الأفراد بالوسائل والفرص اللازمة للقيام بذلك؛ فعلى سبيل المثال، يظهر الأفراد الحاصلون على مستويات تعليمية أعلى مثل أولئك الحاصلين على درجة الدكتوراه زيادة بنسبة 22% في تطلعات الهجرة مقارنة بأولئك الذين لم يحصلوا على التعليم الرسمي (كارلينج وآخرون، 2023). وعضوا عن ذلك، تبين أن مكافحة الفساد أمر أساسي للحد من تطلعات الناس للهجرة، حيث يكون الأشخاص الذين يعيشون في مجتمعاتٍ يشيع فيها دفع الرشاوى مقابل الخدمات أكثر ميلا للهجرة بنسبة 36%. ولا يشكل الفساد مشكلة في حد ذاته فحسب، لكنه يمثل أحد أعراض قضايا مجتمعية أساسية أخرى بيد أنها أقل وضوحًا؛ فعلى سبيل المثال، قد يشير الفساد داخل المؤسسات مثل المستشفيات والمدارس وقوات الشرطة إلى انخفاض الأجور وعدم كفاية الإدارة ونقص المساءلة (كارلينج وآخرون، 2023). لذلك، يحتاج صناع السياسات الأوروبيون إلى وضع سياسات لمساعدات الهجرة من أجل استهداف "الأسباب الجذرية" الحقيقية والأكثر بروزًا للهجرة مع اعتبار الفساد ذا أهمية قصوى في هذه الحالة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توجيه المساعدات من خلال المنظمات الدولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المنظمات الدولية بدلاً من تقديمها مباشرة إلى جيوب حكومات البلدان الثالثة. وقد يقول قائل إن أصول اللاجئين الريعيين يُعتقد أنها تأتي من إنشاء نظام عالمي للاجئين، ولا سيما إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كمؤسسة مسؤولة عن إدارة النزوح القسري دون أي التزامات سياسية أو اقتصادية على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (لوشر، 2001). لكننا ما زلنا نرى أن الاعتماد على هذه المنظمات سيكون أفضل لبعض الأسباب: أولها أنها تمكن من إنشاء نظام مراقبة لتتبع تخصيص أموال المساعدات، ومن ثم يصبح تنفيذ أهداف محددة وضمان الشفافية في تخصيص الموارد المالية أكثر جدوى عند إدارتها من خلال المنظمات الدولية. كما يساعد هذا النهج أيضًا في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة إلى حدٍ ما، والمقصود في هذا المقام هو الفساد. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري مراعاة المخاوف المتعلقة بالسيادة، إذ قد تواجه البلدان التي تقدم المساعدات قيودًا في الإشراف على كيفية استخدام الأموال، ما يجعل المنظمات الدولية أفضل خيار للرقابة المالية.

وثانيًا، يُتهم الاتحاد الأوروبي بإنقاذ الدكتاتوريين في بعض الدول الثالثة من أجل إدارة تدفقات الهجرة، الأمر الذي يضر بسمعة الاتحاد الأوروبي ويديم أحد الأسباب الرئيسية للهجرة، حيث يفر جزء كبير من اللاجئين وطالبي اللجوء من بلدانهم لأسباب عدة تتعلق بأرائهم السياسية وانتماؤهم الديني واضطهادهم سياسيًا، لذا يسهم إعطاء الأموال لدولهم الاستبدادية في استمرار مثل هذه الأنظمة مما يؤدي إلى إدامة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة. بالإضافة إلى

ذلك، عندما تصبح عملية تقديم المساعدات في أيدي الحكومات التي يُطلب منها إغلاق الحدود، فإن هذا يمنح الدول الثالثة نفوذاً وقوة تفاوضية تؤدي إلى تقويض القوة الأوروبية وظهور سلوك الهجرة والابتزاز الذي ناقشناه سابقاً.

تثير السياسة الأوروبية الحالية القائمة على الاعتماد على الخارج ومساعدات الهجرة تساؤلات حول الاستدامة؛ فما هو الحل الذي يبدو أكثر استدامة؟ هل هو إنشاء حصن حول أوروبا حتى لا يتمكن أحد من الدخول إليها أو خلق ظروف معيشية أفضل حتى لا يرغب الناس في مغادرة بلدانهم؟ أظهرت الممارسات الحالية بالفعل أن سياسات الاستعانة بالمصادر الخارجية ليست مستدامة؛ فعلى سبيل المثال، بعد سنوات من إيواء اللاجئين السوريين في تركيا، بدأ اللاجئون يواجهون العنصرية التي تغذيها الأزمة الاقتصادية التركية المتهم فيها السوريون بأنهم المسؤولين عنها. ولم يكن تزويد تركيا بمليارات اليورو منذ ما يقرب من عقد من الزمن كافياً لأن المشكلات بدأت تظهر على السطح مرة أخرى. وبالتالي، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى تحديث سياسته بأكملها بحيث لا تستهدف إغلاق الحدود، بل المساعدة في معالجة الأسباب الجذرية والرئيسية التي تدفع الناس إلى مغادرة بلدانهم الأصلية.

وأخيراً، نقترح عدم اعتبار الهجرة تهديداً أو "أزمة" في حد ذاتها كما تصورها عادةً أغلب السرديات الأوروبية البارزة، كما ينبغي إجراء المزيد من البحوث حول الهجرة والتنمية ويتعين على صانعي السياسات أن يأخذوا ذلك كمنطلق لسياساتهم. ومن خلال القيام بذلك، تؤدي السياسات إلى تمكين المهاجرين من تحقيق إمكاناتهم التنموية وبالتالي المساهمة في تنمية المجتمعات التي يعيشون فيها وينتمون إليها (المنظمة الدولية للهجرة، 2016). كما يتعين على الحكومات أن تعمل على وضع القواعد التنظيمية المناسبة لضمان تعظيم الفوائد المحتملة للهجرة وتقاسمها على نطاق واسع، حيث تشير الأرقام بالفعل إلى أن الهجرة يمكن أن تكون أداة مفيدة للتنمية والازدهار الاقتصادي وليس العكس، ومن الممكن أن تتجاوز مكاسب الرفاهة العالمية الناجمة عن زيادة حركة العمالة عبر الحدود أضعاف المكاسب الناتجة عن تحرير التجارة بالكامل. وتشير التقديرات إلى أن إلغاء القيود المفروضة على الهجرة من الجنوب إلى الشمال يمكن أن يحقق وحده مكاسب قدرها 706 مليار دولار بحلول عام 2030، ومن المتوقع أن يؤدي هذا الإلغاء للقيود إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تتراوح بين 11.5% و12.5% إلى جانب زيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل بنسبة 11.3% على المدى المتوسط (البنك الدولي، 2019).

في الختام، يمثل ميثاق الهجرة الأوروبي الجديد صعود اليمين المتطرف داخل أوروبا. وعلى الرغم من مزاعم الإصلاح، فإن هذا الميثاق يعمل على إدامة سياسات الاستعانة بمصادر خارجية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة، مع الحفاظ على الوضع الراهن الذي يعطي الأولوية لأمن الحدود على حساب المخاوف الإنسانية. ويعتمد تقييمنا في هذا الدراسة على معيار نجاح السياسة، حيث كشفت التقييمات الموضوعية والاقتصادية والسياسية القائمة على القيمة عن تداعيات مثيرة للقلق. ومن الجدير بالذكر أن الميثاق من المتوقع أن يؤدي إلى عواقب إنسانية كارثية كما يتضح من بنوده التي تكشف عن خسارة من ناحية التقييمات المبنية على القيمة. وفيما يتعلق بتقييم التكلفة الاقتصادية، فإن الاتحاد الأوروبي يتكبد تكاليف اقتصادية باهظة، لا سيما في تعاملاته مع دول شمال أفريقيا المكلفة بالتحكم في تدفقات الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، يؤكد تآكل القوة التفاوضية للاتحاد الأوروبي وظهور دول هجرة ريعية تتمتع بنفوذ جديد مدى الخسارة السياسية التي تكبدها الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من كل ذلك، لا تزال هناك شكوك حول مدى فعالية الميثاق في ردع الهجرة، ما يعني أن ارتفاع التكاليف لا يعني بالضرورة تحقيق الأهداف.

وبناءً على اتفاق الهجرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي كدراسة حالة، يسلط تحليلنا الضوء على العيوب المتأصلة في سياسات الهجرة الحالية والحاجة الملحة لإجراء الإصلاحات، حيث تدعو توصياتنا إلى التحول نحو معالجة الأسباب الجذرية للهجرة بدلاً من التركيز فقط على التدابير الأمنية على الحدود. وتقتصر الدراسة تبني حلول مستدامة تعطي الأولوية لحقوق الإنسان مع تأكيد أهمية التعاون الدولي وتوزيع المساعدات من خلال المنظمات الدولية وعدم تمويل حكومات الدول الثالثة بشكل مباشر. علاوة على ذلك، تُعد مكافحة الروايات السلبية المتعلقة بالهجرة أمراً ضرورياً مع التأكيد على حقيقة أنه يمكن الاستفادة من الهجرة كأداة للتنمية وليس العكس.

1. Bank, W. (2019) Leveraging economic migration for ..., World Bank. Available at: [https://www.knomad.org/sites/default/files/2019-08/World Bank Board Briefing Paper-LEVERAGING ECONOMIC MIGRATION FOR DEVELOPMENT_0.pdf](https://www.knomad.org/sites/default/files/2019-08/World%20Bank%20Board%20Briefing%20Paper-LEVERAGING%20ECONOMIC%20MIGRATION%20FOR%20DEVELOPMENT_0.pdf) (Accessed: May 2024).
2. Carling, J. et al. (2023) The multi-level determination of Migration Processes, MIGNEX. Available at: <https://www.mignex.org/d061> (Accessed: May 2024).
3. Commission, E. (2023a) Migration & Forced displacement, EEAS. Available at: https://www.eeas.europa.eu/eeas/migration-forced-displacement_en (Accessed: May 2024).
4. Commission, E. (2023b) New Economic Governance rules fit for the future, Economy and Finance. Available at: https://economy-finance.ec.europa.eu/publications/new-economic-governance-rules-fit-future_en (Accessed: April 2024).
5. Commission, E. (2024) Europa, COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE AND THE COMMITTEE OF THE REGIONS. Available at: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/api/files/document/print/en/qanda_20_2348/QANDA_20_2348_EN.pdf (Accessed: May 2024).
6. Crisp, J. (2021) What is externalization and why is it a threat to refugees? | Chatham House – International Affairs Think Tank, Chatham House. Available at: <https://www.chathamhouse.org/2020/10/what-externalization-and-why-it-threat-refugees> (Accessed: May 2024).
7. ETUC (2023) New EU economic rules bring back risk of austerity, ETUC. Available at: <https://www.etuc.org/en/pressrelease/new-eu-economic-rules-bring-back-risk-austerity> (Accessed: April 2024).
8. EUTF (2023) How was EUTF money used?, European Data Journalism Network - EDJNet. Available at: https://www.europeandatajournalism.eu/cp_data_news/how-was-eutf-money-used/ (Accessed: May 2024).
9. Farhat, J.B. et al. (2018) Syrian refugees in Greece: Experience with violence, mental health status, and access to information during the journey and while in Greece - BMC Medicine, BioMed Central. Available at: <https://bmcmmedicine.biomedcentral.com/articles/10.1186/s12916-018-1028-4> (Accessed: May 2024).
10. Freier, L., Micinski, N. and Tsorapas, G. (2021) (PDF) refugee commodification: The diffusion of refugee rent-seeking in the Global South, Taylor and Francis. Available at: <https://www.researchgate.net/>

publication/353894150_Refugee_commodification_the_diffusion_of_refugee_rent-seeking_in_the_Global_South (Accessed: April 2024).

11. Frontex (2023) News, EU's external borders in 2022: Number of irregular border crossings highest since 2016. Available at: <https://www.frontex.europa.eu/media-centre/news/news-release/eu-s-external-borders-in-2022-number-of-irregular-border-crossings-highest-since-2016-YsAZ29> (Accessed: May 2024).
12. frontieres, medecins sans (2017a) One year on from the EU-turkey deal, medecins sans frontieres. Available at: https://www.msf.org/sites/default/files/one_year_on_from_the_eu-turkey_deal.pdf (Accessed: April 2024).
13. frontieres, medecins sans (2017b) One year on from the EU-turkey deal, medecins sans frontieres. Available at: https://www.msf.org/sites/default/files/one_year_on_from_the_eu-turkey_deal.pdf (Accessed: April 2024).
14. frontieres, medecins sans (2017c) One year on from the EU-turkey deal, medecins sans frontieres. Available at: https://www.msf.org/sites/default/files/one_year_on_from_the_eu-turkey_deal.pdf (Accessed: April 2024).
15. Genovese, V. (2023) Money spent by EU on migration policy becoming 'complex' to track, euronews. Available at: <https://www.euronews.com/my-europe/2023/07/04/money-spent-by-eu-on-migration-policy-becoming-complex-to-track-expert> (Accessed: April 2024).
16. Hagen-Zanker Senior Research Fellow, J. (2024) Why many policies to lower migration actually increase it, The Conversation. Available at: https://theconversation.com/why-many-policies-to-lower-migration-actually-increase-it-227271?utm_source=linkedin&utm_medium=bylinelinkedinbutton (Accessed: May 2024).
17. international, amnesty (2023) EU migration pact agreement will lead to a surge in suffering, Amnesty International. Available at: <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/12/eu-migration-pact-agreement-will-lead-to-a-surge-in-suffering/> (Accessed: April 2024).
18. IOM (2017a) The contributions of Migrants and ..., IOM. Available at: https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbd1486/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Contributions-of-Migrants-and-Migration-to-Developm.pdf (Accessed: May 2024).
19. IOM (2017b) The contributions of Migrants and ..., IOM. Available at: https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbd1486/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Contributions-of-Migrants-and-Migration-to-Developm.pdf (Accessed: May 2024).

20. Libya, E.M.S. (2023) Libya, European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiations (DG NEAR). Available at: https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/european-neighbourhood-policy/countries-region/libya_en (Accessed: May 2024).
21. Loescher, G. (2001) The UNHCR and World Politics: State Interests vs. Institutional Autonomy, Jstor. Available at: <https://www.jstor.org/stable/2676050> (Accessed: 2024).
22. Lorena Stella Martini, T.M. (2023) Road to nowhere: Why Europe's border externalisation is a dead end, ECFR. Available at: <https://ecfr.eu/publication/road-to-nowhere-why-europes-border-externalisation-is-a-dead-end/> (Accessed: May 2024).
23. Migration, I.O. of (2024) Europe arrivals, IOM. Available at: <https://dtm.iom.int/europe/arrivals> (Accessed: May 2024).
24. Morocco, E.M.S. (2023) EU launches new cooperation programmes with Morocco worth €624 million green transition, migration and reforms, European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiations (DG NEAR). Available at: https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/news/eu-launches-new-cooperation-programmes-morocco-worth-eu624-million-green-transition-migration-and-2023-03-02_en (Accessed: May 2024).
25. Muireann (2024) Just the facts: The EU's New Pact on Migration & Asylum, European Movement Ireland. Available at: <https://www.europeanmovement.ie/the-eus-new-pact-on-migration-and-asylum/> (Accessed: May 2024).
26. News, A. (2024) EU plans to fast-track some financial aid to Egypt., Africanews. Available at: <https://www.africanews.com/2024/03/29/eu-plans-to-fast-track-some-financial-aid-to-egypt/> (Accessed: April 2024).
27. Ngendakumana, P.E. (2024) EU pledges €1B in aid for Lebanon, POLITICO. Available at: <https://www.politico.eu/article/eu-pledges-1-billion-euro-aid-package-to-lebanon/> (Accessed: May 2024).
28. Org, O. (no date) Migratory routes and development aid in Africa - summary, Oxfam. Available at: https://www.oxfam.de/system/files/bp-emergency-for-whom-eutf-africa-migration-151117-summen_1.pdf (Accessed: May 2024).
29. Osten, N. (2024) Turkey in Mena, mena in Turkey, Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP). Available at: <https://www.swp-berlin.org/10.18449/2024RP03/> (Accessed: May 2024).
30. Racism, E.N.A. (2023a) The-new-eu-pact-on-migration-racializing- ..., European Network Against Racism. Available at: <https://www.enar-eu.org/wp-content/uploads/The-New-EU-Pact-on-Migration-Racializing-Migration-to-and-in-Europe-Formatted.pdf> (Accessed: May 2024).

31. Racism, E.N.A. (2023b) The-new-eu-pact-on-migration-racializing- ..., European Network Against Racism. Available at: <https://www.enar-eu.org/wp-content/uploads/The-New-EU-Pact-on-Migration-Racializing-Migration-to-and-in-Europe-Formatted.pdf> (Accessed: May 2024).
32. Racism, E.N.A. (2023c) The-new-eu-pact-on-migration-racializing- ..., European Network Against Racism. Available at: <https://www.enar-eu.org/wp-content/uploads/The-New-EU-Pact-on-Migration-Racializing-Migration-to-and-in-Europe-Formatted.pdf> (Accessed: May 2024).
33. Reslow, N. (2017) Externalized migration governance and the limits of sovereignty: The case of partnership agreements between EU and Libya - palm - 2020 - theoria - wiley online library, IOM UN Migration. Available at: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/theo.12224> (Accessed: April 2024).
34. Romani, G. (2024) The EU's migration and asylum pact is another lost opportunity, Equal Times. Available at: <https://www.equaltimes.org/the-eu-s-migration-and-asylum-pact> (Accessed: April 2024).
35. Samber, S. (2024) The EU Pact on Migration and asylum, explained, HIAS. Available at: <https://hias.org/news/eu-pact-migration-and-asylum-explained/> (Accessed: April 2024).
36. Scruggs, D.N. (2024) The EU's new migration and asylum pact hollows out the right to asylum, Civil Rights Defenders. Available at: <https://crd.org/2024/04/11/the-eus-new-migration-and-asylum-pact-hollows-out-the-right-to-asylum/> (Accessed: May 2024).
37. Statistics, U. (2023) Forcibly displaced and stateless population categories, UNHCR Refugee Statistics. Available at: <https://www.unhcr.org/refugee-statistics/insights/explainers/forcibly-displaced-pocs.html> (Accessed: May 2024).
38. Tsourapas, G. (2021) Leveraging the European refugee crisis: Forced displacement and bargaining in Greece's bailout negotiations, Academia.edu. Available at: https://www.academia.edu/49246713/Leveraging_the_European_Refugee_Crisis_Forced_Displacement_and_Bargaining_in_Greeces_Bailout_Negotiations (Accessed: May 2024).
39. Tsourapas, G. (2021) The perils of refugee rentierism in the post-2011 Middle East, University of Glasgow. Available at: <https://www.gla.ac.uk/schools/socialpolitical/staff/gerasimostsourapas/> (Accessed: April 2024).
40. Tunisia, E.M.S. (2023a) Tunis | EU Emergency Trust Fund for Africa, European Union. Available at: https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/tunisia/tunis_en (Accessed: May 2024).
41. Tunisia, E.M.S. (2023b) Tunis | EU Emergency Trust Fund for Africa, European Union. Available at: https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/tunisia/tunis_en (Accessed: May 2024).

42. Tunisia, E.M.S. (2023c) Tunis | EU Emergency Trust Fund for Africa, European Union. Available at: https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/tunisia/tunis_en (Accessed: May 2024).
43. UNHCR (2024) Situation Mediterranean situation, UNHCR Data Portal. Available at: <https://data.unhcr.org/en/situations/mediterranean/location/5179> (Accessed: May 2024).
44. Union, E. (2019) Leibniz Institute for the Social Sciences, European Union. Available at: <https://www.gesis.org/en/eurobarometer-data-service/survey-series/standard-special-eb> (Accessed: May 2024).